مفهومه مفهوم الآخر ولا يوجد بدونه كالجزء مع الكل والذات
مع الذات وبعض الصفات مع الصفات الاخر **وكل منها**
اي الصفات السبع **واحد بالذات** اذ لا يقتضي تعدد كل واحدة
منها معقول ولا منقول ولو كان له تعدد مثلا قدرتان ان
لزم اجتماع مؤثرين على اثر واحد وكلاهما ليست بطبيعة امتداديه
تنتهي لحد ونهاية ولذا لكل قال **ولا يتناهى** اي كل منها
لا تقف على حد يكون فوقه اعلا منه **يجب التعلقات**
اي يجب ما تعلقت به من المعلومات والمرادات والمقدورات
والمسموعات والمبصرات وغير ذلك من متعلقات الصفات
فهو سبحانه يعلم المعلومات كلها بعلم واحد سمع بسمع واحد
وهكذا قال بعض الاكابر معنى قولهم قدرته لا تتناهى ان تاثير القدرة لا يصل الى حد لا يمكن ان تتجاوزه
بل كل مرتبة يصل اليها تاثير القدرة يمكن وصوله الى مرتبة
اخرى فوقها انتهى **يجب** الغزالي في الاحياء ليس في الامكان
احسن مما قسمه تعالى بين عباده من نفع وضر وحي وموت
وخير وشر ولا اتم ولا اكمل ولو كان قادرا عليه ولم يتفضل
بفعله لكان بخلا ينافي الجود ولو لم يكن قادرا لكان
عاجزا انتهى قال العلامة ابن ابي شريف في شرح المسايرة
ما ذكره الغزالي ذهول او غفلة عما قرره في عقيدته
وقد انكره عليه الائمة في عصره وبعده كما نقله الذهبي
والحق ان المراد لا ابدع باعتبار ما شاهده والا فمقدورات لا تتناهى
انتهى والمسبحة بن حجر في تفسير كلام الغزالي كلام ذكره
في التحفة وحاصله يرجع الى ان كل كائن الى الابد لا بد عنه

لكون بروزه على اكمل وجه وابدعه واعلم ان جميع الصفات السبع
لها تعلق بالموجودات الاخيرة فليس لها تعلق بشيء خارج عن ذاتها
لكنها هي التي هي حيوة كل شيء ومثلها الوجود والقدم والبقاء عند
من عدها من الصفات الذاتية **واما المستحيل عليه تعالى**
فاضداد هذه الصفات اي منافياتها وجوديا كان او عدميا
وليس المراد خصوص الامر الوجودي كما هو معنى الضد اصطلاحا
لان الضدين اصطلاحا الامران الوجوديان اللذان بينهما غاية
الخلاف لا يجتمعان وقد يرتفعان كالسواد والبياض وهذا
المعنى لا يظهر في ما ذكروه هنا فيستحيل عليه تعالى **العدم**
وهو ضد الوجود **والحدوث** وهو ضد القدم وطرو العدم
بعد ان وجب وجوده وهو ضد البقاء فلا يلحقه سبحانه فما لزمان
ما ثبت قدمه استحال عدمه وان لا يكون واحدا بان يكون
مركبا في ذات او يكون في صفاته تعدد نوع واحد
كتعدد قدرتين وارادتين وهكذا او يكون معه في الوجود
مؤثر وان يكون عاجزا او جاهلا فهذه كلها مستحيلة في حقه تعالى
كالموت الذي هو ضد الحيوة والصمم والخرس والعمى وغير ذلك
مما ينافي الكمال **وكذا يستحيل عليه كل وصف لا يليق به**
كالكبر بمعنى كثرة الاجزاء والصغر بمعنى قلتها والوصف
بالاعراض في الافعال والاحكام فليس فعله كايجاد زيد
مثلا لغرض من الاغراض تبعثه على ذلك فلانها في الحكمة
والامكان عبثا وهو مستحيل في حقه فالغرض هو المصلحة التي
تشتمل عليها الحكم او الفعل العلة الغائية التي تحمل الفاعل
على الفعل قال بعضهم ولا ينكر الاشعرية جواز التعليل
والحكمة وانما ينكرون الوجوب ومراده بجواز التعليل
كما قاله البيضاوي عدم ذكر الحكمة في ايجاد

Copyright © King Saud University